الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.6

Distr.: General

31 January 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٦

المعقودة في المقر، نيويورك،

الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أولهايه . . . . . (جيبوتي)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23243

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد با عمر** (عمان): أعرب عن أمل وفده بأن تضطلع الأمم المتحدة، في الألفية الثالثة، بدور أكبر في الحوار بين البلدان في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن وصول البلدان النامية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يتسم بالإنصاف ويتيح الفرصة للنمو الاقتصادي والصناعي في إطار أسواق متحررة. ويجب ألا تصبح حرية التجارة وسيلة من وسائل تدمير أسواق البلدان النامية، وأن يهدف مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري القادم إلى إرساء توازن واقعي بين الأعضاء. ويعتبر تحرير قطاع الخدمات لإتاحة المنافسة المفتوحة، واحدا من أهم الأمور التي تواجه نظام التجارة الدولي الجديد. وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بالمبادرة إلى مساعدة البلدان النامية لتعزيز قطاعاتها الخدمية، بغية أن يكفل لها حصة عادلة من تلك السوق.

٢ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن خلق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة إلا إذا مارست الشعوب سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية. لذلك، فإن وفده يشدد على ضرورة تنفيذ القرارات المتعلقة بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، على موارده الطبيعية، بغية أن يتمكن شعب المنطقة من التمتع بالرخاء والاستقرار.

٣ - وأشار إلى أن عبء الديون الذي يقع على البلدان الفقيرة يحول دون نموها إلى الحد الذي تتمكن فيه فتح أسواقها إلى التجارة الخارجية. لذلك، فإن وفده يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى شطب تلك الديون ورسم آليات جديدة للقروض الدولية. إن الأزمة التي حدثت مؤخرا في الاقتصادات الآسيوية تعتبر مؤشرا واضحا على حتمية مواصلة الحوار الاقتصادي. ولئن رحب بالمساعدات التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات بريتون وودز بوضع حد للأزمة وإعادة بناء الثقة في الأسواق الآسيوية، أوضح أن الأزمة قد شددت على ضرورة إعادة النظر في شروط منح القروض إلى البلدان النامية. وبغية مواجهة تحديات العولمة والأسواق المفتوحة، ينبغي أن يقدم إلى أقل البلدان نموا الوسائل الكفيلة بالوقوف على أقدامها، من خلال تجديد تعهد البلدان المانحة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وناشد تلك البلدان الوفاء بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو الذي أعيد تأكيده في جدول أعمال القرن ٢١.

٤ - **السيد الديلمي** (اليمن)*: أكد على مضامين البيان الذي ألقاه رئيس مجموعة الـ ٧٧ وبيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيد رديزاي. ولئن لاحظ أنه تحتم على أقل البلدان نموا أن تنفق معظم مواردها لخدمة أعباء الديون الخارجية مما أدى إلى إعاقة نموها، قال إن على المجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان لتمكينها من التكيف مع عصر تحرير التجارة والتقدم التكنولوجي والقدرة على المشاركة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وتحقيقا لذلك ينبغي أن يتاح لصادرات تلك البلدان وصول أسهل إلى الأسواق العالمية، وإن على المنظمات الدولية المعنية أن تستجيب لاحتياجاتها من المعونة لتعزيز المساعدة الفنية بغية حيازة القدرة على الإنتاج. وفضلا عن ذلك فإن تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية لا ينبغي أن يتواصل فحسب، بل يجب أن يزيد.

---

* التزمنا بالتوفيق بين النص الانكليزي والنص العربي المرفق بالمراجع، ومراعاة النص العربي الأصلي قدر الإمكان (الترجمة العربية).

٥ - وأشار إلى أن الفقر والفوارق الكبيرة في الدخول قد أسهما بدون شك في الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٩٨، فضلا عن البنية المالية الدولية. وينبغي اعتبار استئصال شأفة الفقر عاملا في أي برنامج صالح يهدف إلى تجنب هذه الأزمات لإعادة نبض الحياة للاقتصاد العالمي على أسس الشراكة المتسمة بالعدالة ومبادئ الاعتماد المتبادل. ومع ذلك لا يمكن تحقيق أي من ذلك إلا بإيجاد ضوابط دقيقة على النظام المالي الراهن وعلى حركة رؤوس الأموال. وفي غياب أي سلطة مشرفة، في الوقت الحاضر، فإن التيارات المالية الدولية يمكن أن تعصف بالعملات الوطنية وتؤدي إلى تدمير مصداقيتها في أي لحظة تقريبا. ولو تحققت ضوابط صارمة للحد البالغ المضرة من سيف العولمة وحرية التجارة لأصبحت العولمة أكثر إيجابية. وبذلك تتمكن البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، من مواجهة تحديات التنمية المتوازنة، في الوقت الذي نستقبل فيه القرن الحادي والعشرين.

٦ - **السيد مابيلنغان** (الفلبين): قال إن الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا قد أخمدت، وتتوقع دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم أن يتحقق نمو مقداره ٣ في المائة في أفريقيا و ٥,٥ في المائة في جنوب آسيا في عام ١٩٩٩. ومع ذلك، فإن البلدان النامية هي التي تأثرت إلى أقصى حد بالأزمة؛ فإن معدل نموها، لعام ١٩٩٨، البالغ ١,٧ في المائة ينخفض عن معدل نمو البلدان المتقدمة لأول مرة منذ عقد الثمانينات، وذلك على النقيض الملحوظ من معدلات نموها خلال وقت سابق من هذا العقد والبالغة ٥ في المائة.

٧ - وأشار إلى أن الأزمة الاقتصادية قد أسفرت عن ملايين "الفقراء الجدد"، واستمرار اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. بل إن بعض البلدان المتقدمة النمو استفادت من انهيار أسعار السلع الذي لم يسبق له مثيل ومن واردات مصنعة أرخص من البلدان التي عانت من تخفيض العملة. وتساءل عما إذا كان الغرض من العولمة هو زيادة سعة الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وقد تواصل تحرير التجارة على نحو أكثر إبطاء في القطاعات التي تكون فيها البلدان النامية أكثر قدرة على المنافسة، مثل النسيج، والملابس والأحذية، كما أن العقبات الرئيسية في وجه التجارة تؤدي إلى حماية القطاعات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو. فقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أنه على الرغم من أن منتجات الألبان في بلدان الاتحاد الأوروبي تعتبر من أعلى مثيلاتها تكلفة من حيث الإنتاج في العالم، إلا أنها تغطي مع ذلك ٥٠ في المائة من السوق العالمية. ومن المتوقع أن تقبل البلدان النامية تحركات رؤوس الأموال، بيد أنه ليس هناك ما يقابلها من أحكام لتحرك اليد العاملة. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن نقل التكنولوجيا: فقد قام اتفاق المائدة المستديرة لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعقود في أوروغواي بتعزيز الحواجز ضد نقل التكنولوجيا، مما يؤدي إلى سيطرة الشمال في ميداني العلم والتكنولوجيا.

٨ - وأعلن عن ضرورة إنشاء نموذج جديد للتعاون يؤدي إلى تحقيق شراكة حقيقية في مجال التنمية. وأشار إلى ما قاله رئيس البنك الدولي مؤخرا عن إقامة هندسة إنمائية دولية جديدة، وباعتبارها ائتلافا يستند إلى التعاون بين الأمم المتحدة، والحكومات، وتعدد الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، على نحو يطابق الهندسة المالية العالمية الجديدة. إن هناك صلة بين المدفوعات الخارجية والنمو الاقتصادي، تعتمد بدورها على تدفق رأس المال والتجارة الخارجية. وينبغي الالتزام بالحذر لتجنب التعارض بين مختلف النظم العالمية. لذا فإن فتح حساب رأس المال ينبغي أن يجري على نحو منتظم وتدريجي، ومتساوق بشكل جيد، ومتواز مع تعزيز الإطار الفعال والحصيف للحالة المالية الداخلية للبلد.

٩ - ومضى قائلا إن العجز المتحقق في الحساب الجاري قد ازداد اتساعا بسبب التحرير السريع للتجارة، خاصة حيث توجد مستويات عالية للحماية؛ وتعتبر البلدان التي كانت تعاني من العجز في الحساب الجاري الأشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية الأخيرة. وأعرب عن استمرار اقتناع حكومته بمزايا تحرير التجارة. ومع ذلك ينبغي للدول المتقدمة النمو، وليس الدول النامية فقط، أن تقوم بعملية التكيف الهيكلي بغية إزالة الحواجز والمعونات التجارية عن قطاعات معينة من أمثال النسيج والملابس والزراعة. وأعرب عن أمله بأن يقوم المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سياتل، بالتركيز على مسألة الوصول إلى الأسواق وتحرر تجارة صادرات البلدان النامية، وعلى تعديل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)، في تلك البنود التي تؤدي إلى إعاقة نمو البلدان النامية.

١٠ - وأعرب عن اعتقاده بأن الأمم المتحدة تتمتع بوضع فريد يتيح لها اتخاذ نهج متكامل لتحقيق الترابط المشترك بين النظم العالمية، مع جلب خبرات الوكالات والهيئات المتخصصة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. لذلك فإن على المجتمع الدولي أن يحقق، من خلال الأمم المتحدة، شراكة حقيقية، قادرة على جعل العولمة ذات فائدة للجميع.

١١ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن العولمة قد وصلت إلى مستوى أصبح معه تشغيل الاقتصادات الوطنية متشابك على نحو متزايد، وإن التنمية المستدامة لكامل النظام تعتمد، من عدة جوانب، على صحة اقتصادات كل واحد من مكوناته. وأشار إلى أن وفده يشارك في الرأي القائل إن المجتمع الدولي لم يتعلم بعد كيفية تدبير عملية العولمة. إن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، تكشف عن فقدان إمكانية إدامة النظم المالية والنقدية تحت سقف العولمة. إن استمرار تهميش البلدان النامية واتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، يشهدان على حقيقة كون أضرار العولمة تتجاوز منافعها. وقد اعتبرت قمة الدول الصناعية السبع الكبرى المعقودة في كولونيا أن تحديات العولمة يجب مواجهتها من خلال الجهود المشتركة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. إن وضع برنامج عمل دولي يهدف إلى تحقيق أقصى زيادة في منافع العولمة، يمكن أن يصبح مهمة أولية للأمم المتحدة في المستقبل القريب وعلى المنظمة أن تبحث عن وسائل لتسهيل نقل التكنولوجيا لصالح الجميع، بما في ذلك العالم النامي.

١٢ - وأشار إلى أن الأزمة المالية الأخيرة قد كشفت عن الضعف البنيوي للنظام المالي العالمي الراهن، فضلا عن سلبيات إدارته وآلياته التنظيمية. إن التدابير المتخذة من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بغية معالجة عواقب الأزمة، تمثل خطوة أولى في طريق الجهود الهادفة إلى تعزيز الاستقرار في النظام المالي الدولي على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وستنصب الخطوة التالية على تعزيز الجهود لردع الجرائم المالية على الصعيد الدولي وعلى وضع إجراءات وقائية ضد الجرائم من أمثال غسيل النقود وعلى الاتجار غير المشروع برأس المال، الذي يستعمل باعتباره أرضية صالحة لتكاثر الفساد.

١٣ - وأعرب عن رأيه بأن الاقتصاد العالمي قد أظهر علامات مشجعة في طريق الشفاء من عواقب الأزمة في المناطق التي تأثرت بها على نحو بالغ، بيد أن إدامة هذا الشفاء يعتمد، إلى حد بعيد، على ما إذا كانت الأوضاع الخارجية تعمل على تعزيز التجارة العالمية، وما إذا قام المستثمرون العالميون والحكومات بأخذ حالات الفشل السابقة بعين الاعتبار لدى رسم سياستهم الاقتصادية والمالية. إن الاتحاد الروسي لم يشف تماما من

التدهور المالي لآب/أغسطس ١٩٩٨، الذي نتج عن كل من الأزمة المالية الآسيوية وآثارها الاقتصادية التي أخطئ في تقديرها. وعلى الرغم من تحسن إنتاجه الصناعي، ما برح اقتصاد الاتحاد متضررا بسبب العوامل الخارجية، ونقص الأموال الكافية لتطبيق سياسة اجتماعية فعالة، وصعوبة الدخول في منظمة التجارة العالمية.

١٤ - وأشار إلى أن زيادة تنمية العلاقات المالية والاقتصادية الدولية تتطلب قيام الجمعية العامة بالاضطلاع بدور فعال باعتبارها هيئة عالمية تمثيلية وديمقراطية قادرة على توازن المصالح بين الدول الأعضاء فيها. وهذه ليست مهمة سهلة، بيد أنها ينبغي أن تنجز دون تأخير بغية هيكلة عالم متعدد الأقطاب خلال الألفية القادمة.

١٥ - **السيدة ديورانت** (جامايكا): قالت إنه منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٢٧/٥٠، أصبح عمل اللجنة الثانية يتسم بقدر أكبر من الاستجابة للتغيرات العالمية. وأعربت عن رغبة وفدها في تحقيق مزيد من التناسق بين أعمال اللجنة والهيئات الفنية المختصة في معالجة القضايا التي تواجهها. وعلى اللجنة أن تعيد دراسة الوضع الحالي للتعاون الإنمائي ومدى وثاقة صلته، بغية تعزيز الالتزام السياسي المتجدد به. ولهذا الغرض، فإن من الضروري تفهم عملية العولمة وطاقاتها الكامنة، ولا سيما، كيف يمكن أن تدار هذه العملية على نحو أفضل بغية تحقيق توزيع المنافع الراهنة على نحو عادل أكثر. وينبغي اتباع نهج جديد في سياسة التنمية بغية حماية البلدان النامية من الأخطار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعولمة.

١٦ - وقالت إن حكومتها تتطلع قدما إلى الاضطلاع بدراسة تمويل التنمية على صعيد دولي وحكومي دولي رفيع المستوى، وذلك في أي وقت مبكر من الألفية، وإلى عقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي أن يركز هذا المؤتمر على وصول البلدان النامية إلى الأسواق في المناطق التي تتمكن فيها من تحقيق تفوق تنافسي. وفي هذا الصدد، فإن وفدها يتفق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في أن تحسين الوصول إلى الأسواق لا يشكل سوى حلا جزئيا للمسألة، لذلك تقتضي الضرورة فعلا تطبيق معاملة تفاضلية خاصة وتعيين فترات انتقال مكيفة خصيصا للبلدان النامية، ولا سيما لتلك البلدان ذات الاقتصاد الصغير المفتوح. وأعربت عن قلقها لأن بعض الاتفاقات المعقودة في منظمة التجارة العالمية، التي تعمل على إرساء نظام تجاري قائم على قواعد منتظمة، متعدد الأطراف ويمكن التنبؤ به، لم تنفذ حتى الآن. وأعربت عن أملها بأن يقوم المؤتمر الوزاري القادم للمنظمة بمعالجة هذه المسائل.

١٧ - وأشارت إلى وجوب قيام الدورة العاشرة للأونكتاد، التي ستعقد في أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، بدراسة حالة الاقتصاد العالمي، وتقييم أثر العولمة على اقتصادات البلدان النامية، وتحديد العناصر الأساسية لتوافق الآراء الجديد على التنمية، الهادف إلى تحقيق نمو اقتصادي عادل ومستدام في البلدان النامية. وأكدت على ضرورة سد الفجوة المعرفية والتكنولوجية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بغية تجنب المزيد من تهميش البلدان النامية. وينبغي إجراء المزيد من استكشاف وسائل التعاون في مجالات البحث والتنمية؛ ونقل التكنولوجيا والتعليم، لدى فقدان القدرات التقنية؛ والتثقيف في ميدان العلم والتكنولوجيا؛ والتدريب أثناء العمل في المشاريع العامة والخاصة؛ وعقد الصلات بين الوحدات الإنتاجية ومراكز البحث والتنمية.

١٨ - وقالت إن بإمكان اللجنة أن تقوم، من خلال تبادل الآراء المتطلع نحو المستقبل، ومن خلال الأمم المتحدة ككل، أن تساهم في تحقيق تنمية وتعاون طويل الأمد، يتسمان بأبعاد إنسانية. وينبغي استقصاء التحديات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩؛ ويتضمن ذلك تعزيز السياسات والأنشطة الهادفة إلى تحقيق التنمية البشرية، وتكييفها لحقائق الاقتصاد العالمي؛ وتعزيز نشاط القطاع العام في مجال تطوير التكنولوجيا بغرض التنمية البشرية واستئصال الفقر؛ وتغيير اتجاه تهميش البلدان الفقيرة والصغيرة؛ ومعالجة اختلال التوازن في هياكل الحكم العالمي من خلال بذل جهود جديدة لإنشاء نظام يتسم بشمول أكبر.

١٩ - **السيد فاديفارد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الإزمة المالية التي أصابت جنوب - شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧، قد أسفرت عن آثار خطيرة لدى البلدان النامية على نحو يتجاوز كثيرا آثارها لدى البلدان المتقدمة النمو. فقد أدت إلى إبطال نتائج سياسات استئصال الفقر، وإلى إحباط الآمال في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وأسفرت عن كساد أسعار السلع وخفض معدلات التبادل للبلدان المتقدمة النمو. فقد انخفضت أسعار النفط، في عام ١٩٩٨، بمقدار الثلث، وأدى ذلك إلى معاناة البلدان المصدرة من تدهور معدلات تبادلها التجارية بمقدار ٢٠ في المائة. وفضلا عن ذلك فقد انخفض تدفق رؤوس الأموال الخاصة على البلدان النامية بمقدار ٧٠ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨.

٢٠ - وأشار إلى أن منافع التبادل التجاري المتعدد الأطراف لم تسفر عن معدل نمو منصف وموثوق لدى البلدان النامية. واستنادا إلى ما جاء في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩"، فإن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٩، قد انخفض بشكل ملحوظ عما كان عليه في منتصف العقد، خاصة لدى معظم البلدان النامية، حيث حقق ٢٣ منها فقط نموا كافيا في ناتج الفرد الواحد في عام ١٩٩٩. وقال إن هذه الحالة تقتضي قيام المجتمع الدولي ببذل جهود لوضع هندسة إنمائية دولية جديدة. وهكذا فإن العولمة قد أسفرت عن زيادة سعة الشقة بين الفقراء والأغنياء على نحو كبير، كما أدت إلى عواقب سالبة على صعيد الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلدان النامية، حيث عانى العديد منها من تباطؤ النمو الاقتصادي، إن لم يتعرض للتراجع. لذلك فإن وفده يتطلع قدما إلى عقد اجتماع قمة بلدان الجنوب الـ ٧٧، الذي يعتبر منبرا لمناقشة العولمة، وإتاحة مبادئ توجيهية لبلدان الجنوب بشأن تكييف تحرير التجارة والعولمة وفقا لأحوالها واحتياجاتها الإنمائية.

٢١ - وأضاف قائلا إن على المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية أن يركز على تنفيذ قرارات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بدلا من التفاوض على اتفاقيات جديدة. وأعرب عن ترحيب وفده بالنهج الأخير الذي اتخذته البلدان النامية المعروف بـ "جدول الأعمال الإيجابي". وأضاف إنه على منظمة التجارة العالمية أن تضمن أن يكون تحرر التجارة عالميا، وليس تمييزيا، فضلا عن كونه يخضع لآلية رصد احتمالات تعرض البيئة والصحة في البلدان النامية للخطر. وإن على مفاوضات التجارة القادمة أن تلتمس منع خرق القواعد التي تنظم اتخاذ التدابير لمكافحة الإغراق مثلا، أو مكافحة رفع التعريفات والقواعد الصحية البشرية والنباتية، فضلا عن العوائق التقنية للتجارة. ولدى ضمان كون حقوق الملكية الفكرية لا تشكل عقبة في سبيل نقل التكنولوجيا فإن ذلك يعتبر خطوة مهمة نحو إنشاء هندسة إنمائية جديدة.

٢٢ - وأعرب عن ترحيب وفده بقرار الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بتمويل التنمية لمعالجة الموضوع في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. وهو يدعم تنفيذ مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية

والمسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة. وبقدر ما يتعلق باستعراض الـ ١٠ سنوات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي سينعقد في عام ٢٠٠٢، أعرب عن دعم وفده للنهج الذي يعترف بمبدأ النمو الاقتصادي المستدام ويركز اهتمامه الخاص على البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة. كما أعرب كذلك عن أمله بأن تولي البلدان المتقدمة النمو العناية اللازمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر لا سيما في أفريقيا.

٢٣ - **السيد لو هواي ترونغ** (فييت نام): قال إن البلدان النامية قد بذلت جهودا كبيرة، لا سيما من خلال القيام بإصلاحات أساسية جرى تنفيذها في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز لصندوق النقد الدولي، بغية حشد مواردها الداخلية في أعقاب الأزمة المالية التي أصابت جنوب - شرق آسيا. وقامت بتحرير نظم تجارتها من خلال إجراء إصلاحات تجارية انفرادية والاشتراك في اتفاقات تجارية إقليمية. إن القيام بفتح أسواقها المالية والتوسع في تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، الذي تضاعف سبع مرات، بالمقارنة مع عقد السبعينات، يعكس كذلك اندماجها في النظام المالي العالمي. ومع ذلك يظل عدم انتظام مدفوعاتها حادا أكثر من أي وقت مضى، وتظل اقتصاداتها معتمدة على نحو متزايد على الموارد المالية الخارجية، بغية معالجة المشاكل المرتبطة بالفقر. وأضاف قائلا إن البلدان النامية بحاجة إلى إجراء مزيد من التكيفات والإصلاحات، الشاقة في كثير من الحالات، وتتضمن تقوية قدرات حكوماتها، التي أقرت أهميتها الآن مجددا، بعد قرابة عقد من السنين حيث جرى التركيز على دور السوق.

٢٤ - وأشار إلى أن البيئة الاقتصادية الدولية والنظم المالية والتجارية الدولية، تظل معاكسة لمصلحة البلدان النامية إلى حد بعيد، مما يؤدي إلى جعل القيام بالتكيفات والإصلاحات أكثر مشقة. وإن العديد من البنود المتفق عليها خلال جولة أوروغواي، ولا سيما في المجالات التي ترتبط بمصالح البلدان النامية، لم تطبق. كل ذلك بالإضافة إلى أن الأنماط الجديدة من الحمائية، وفرض معايير العمالة، والصعوبات التي يواجهها العديد من البلدان النامية في جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قد فرضت قيودا جدية على دخول البلدان النامية إلى الأسواق. وبغية معالجة هذا الوضع، ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بزيادة تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي وغير ذلك من أصناف التعاون؛ وتعزيز نظام التجارة الدولية على نحو يحقق الإنصاف؛ والأساس المنظم، وتعدد الأطراف؛ وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وتحسين الإدارة وزيادة شفافية تدفق رؤوس الأموال في العالم؛ وعكس اتجاه الانخفاض الجاري في المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين استشراقها؛ وتعزيز العلاقة بين البيئة والتنمية؛ وتقوية المؤسسات الدولية ذات الصلة. ويمكن معالجة هذه القضايا على نحو مجد في عدد من المحافل الدولية، بما في ذلك المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، والدورة العاشرة للأونكتاد، ومؤتمر قمة بلدان الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، واستعراض المؤتمرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وقضايا المرأة، وفوق كل ذلك، الجمعية الألفية.

٢٥ - **السيد خليل** (السودان)*: رحب ببيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي أدلى به في جلسة سابقة، وأشار إلى الدراسات الحديثة للبنك الدولي التي حذرت من احتمال تعرض الدول النامية إلى

* التزمنا بالتوفيق بين النص الانكليزي والنص العربي المرفق بالمراجع، ومراعاة النص العربي الأصلي قدر الإمكان (الترجمة العربية).

المزيد من الفوضى والمعاناة الإنسانية من جراء تسارع العولمة وانتقال القوة الاقتصادية والسياسية من الحكومات المركزية إلى السلطات المحلية. كما أكدت تلك الدراسات أن الفقر لا زال مشكلة مستعصية في الدول النامية، فيما تتسع الفجوة القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بشكل مطرد.

٢٦ - وأعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به مندوب غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، حيث أشار إلى أن العولمة أضحت التحدي الوحيد والأكثر أهمية الذي يواجهه المجتمع الدولي. وباعتبارها أكثر المنابر الدولية تمثيلا وديمقراطية، تظل الأمم المتحدة المحفل الدولي الأكثر تأهيلا، وقدرة على معالجة قضايا العولمة. ودعا إلى إدارة عملية العولمة استنادا إلى المعالجة المتكاملة من قِبل المؤسسات الدولية لجوانب التجارة والتمويل والتنمية، وإصلاح هياكل النظام المالي العالمي، والوقاية الفاعلة ضد تهميش الدول النامية. ونوه بقناعة البنك الدولي وإدراكه للحاجة الماسة لهندسة دولية جديدة للتنمية بعد أن أدرك نفس الحاجة لهندسة مالية دولية جديدة في أعقاب أزمة الأسواق المالية قبل عامين. وأشار إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ الذي شدد على أن أي هندسة دولية جديدة للتنمية ينبغي أن تتبصر مليا في بناء منظومة قوية للأمم المتحدة. وينبغي أن تهتدي مؤسسات التمويل الدولية بموجهات السياسة التي تطلقها الأمم المتحدة.

٢٧ - واختتم قائلا إنه ليس من السذاجة أو الخيال أن تتسع أمالنا وطموحاتنا إلى حد إرساء أمم متحدة جديدة قادرة على الاستجابة للتطلعات المشروعة لملايين البشر في الدول النامية الذين تزهق أرواحهم من جراء المجاعة والمرض والكوارث الطبيعية وويلات الحروب ومعاناة الأوضاع الإنسانية بفضل عولمة ذات وجه إنساني. ورحب ببيان الاتحاد الأوروبي الذي اعتبر بلدان الجنوب "شركاء" في سياق معنى الشراكة القائمة على التواضع والاعتماد المتبادل بين بلدان الشمال والجنوب.

٢٨ - **السيد سيخوف** (بيلاروس): قال إن الأسواق المالية العالمية تنحو إلى الاستقرار تدريجيا في أعقاب الانهيارات التي حدثت في ١٩٩٧ و ١٩٩٨، ومع ذلك هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لاستعادة العافية، خاصة لاقتصادات البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويعود استمرار نموها البطيء إلى حساسية الاقتصاد العالمي.

٢٩ - وأشار إلى ضرورة اتخاذ تدابير دولية لمعالجة مشاكل العولمة من خلال إقامة نظام تجاري عالمي شفاف متعدد الأطراف وقابل للاستشراف، يؤدي إلى تسهيل وصول جميع البلدان إلى منافع العولمة. ولم ينضم إلى منظمة التجارة العالمية سوى عشرة أعضاء جدد، بينما ظل ٣٠ آخرون يتخبطون في معاملات عملية التقديم؛ مما يدعو إلى ضرورة إيجاد نهج أكثر مرونة للوصول إلى عضوية المنظمة. وأعرب عن رأيه في أن اشتراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في المفاوضات المتعددة الأطراف ينبغي أن يتعزز بمساعدة الدعم التقني والاستشاري للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٣٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتعاون الواسع بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وأن على الأمم المتحدة أن تعزز دورها، خلال القرن القادم، باعتبارها منبرا لوضع السياسات. بيد أنه يتعذر تحقيق هذا الهدف دون التوصل إلى تمويل صناديقها وبرامجها العاملة، التي يعاني الكثير منها من العجز المالي بل والوصول إلى مجرد البقاء على قيد الحياة بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها هذه المنظمة الدولية.

٣١ - وأشار إلى دعم بلاده للتكامل الأوروبي فضلا عن الاتجاه المشابه الذي يمكن أن يلاحظ لدى رابطة الدول المستقلة، ولا سيما في ميدان التقدم المحرز نحو إدماج الاتحاد الروسي وبيلاروس. فبعد عشر سنوات من انبثاق الدول المستقلة في شرق آسيا، قامت كل دولة باختيار طريقها المؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتلتمس بيلاروس إنشاء اقتصاد سوقي اشتراكي الاتجاه، كما أنها سجلت زيادة متواصلة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الناتج الصناعي. ومع أن مواردها الداخلية لا تكفي وحدها لتحقيق الحداثة اللازمة، فإن حكومتها تعمل على تحسين ضمانات الاستثمار وجذب الممولين الأجانب.

٣٢ - **السيدة ليونز - كاريل** (سانت لوسيا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الكاريبي، فتلت نص مشروع القرار الذي يدعو إلى معاملة موحدة لجميع القضايا الاجتماعية والمالية والاقتصادية والبيئية، ما دامت ترتبط بالتنمية والاستدامة، بغية تعزيز مبادئ توجيهية واسعة لإدارة الاقتصاد العالمي، قائلة إن الغرض من القرار هو تبيان أن جميع القضايا المعروضة على اللجنة مترابطة وينبغي النظر فيها بأسلوب متكامل. وإن اعتماده سيبرهن على تصميم اللجنة على معالجة تلك المسائل على نحو عاجل وسعيها لتصحيح الظلم والإجحاف وعدم التوازن في الألفية الراهنة.

٣٣ - **الرئيس**: قال إن اللجنة تتطلع لمناقشة مشروع القرار في تاريخ لاحق.

٣٤ - **السيد يبيز** (إكوادور): قال إن بلدان الجنوب لم تجن سوى القليل من الفائدة من العولمة حتى الآن، وعليها أن تسعى إلى الاشتراك في العولمة بينما تحافظ على مصالحها الخاصة في جميع الميادين، ولا سيما تلك التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والديمقراطية الحقيقية. لذلك فإن حكومته تعلق أهمية كبيرة على المنتدى الحكومي - الدولي، بشأن تمويل التنمية، الذي من المقرر عقده في مطلع الألفية. وعلى المجتمع الدولي أن يزيد الأموال المخصصة لأغراض التنمية، من القطاعين العام والخاص، ويعكس انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، ويعمل على إنشاء بيئة ملائمة للاستثمار الخارجي المنتج، ويسن الإصلاحات للنظام المالي الدولي الراهن، بغية استئصال الفقر، والجوع، والمرض، والبطالة، والإضرار بالبيئة.

٣٥ - وأشار إلى مشاركة إكوادور الفعالة في جماعة دول الإنديز وإنها، إعمالا لبروتوكول تروخييو لعام ١٩٩٦، قامت بتعزيز مؤسساتها على نحو كامل بغية مواجهة تحديات العولمة. وإنها قامت بالتوقيع على اتفاق التعريفات التفاضلية مع البرازيل، وقامت بتوسيع الاتفاقات الجزئية مع البلدان الأخرى من أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وانخرطت في إنشاء منطقة تجارة حرة في الأمريكتين. أما علاقتها مع الاتحاد الأوروبي فإنها قائمة على الحوار السياسي، والوصول التفاضلي إلى الأسواق، والتعاون الإنمائي، والجهود المبذولة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كما إنها تسعى إلى تحقيق علاقات أفضل مع بلدان حوض المحيط الهادئ، من خلال الاشتراك التدريجي في عضوية المحافل والهيئات الإقليمية، وثيقة الصلة.

٣٦ - وأعرب عن أمله بأن تتمخض مفاوضات منظمة التجارة الدولية في سياتل، عن تحقيق تقدم في طريق تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، وأن تضع الألفية التالية حدا للحمائية وقيود التعريفات التي تؤدي إلى منع منتجات البلدان النامية من الوصول الحر إلى الأسواق العالمية الكبرى. إن تحرير التجارة لا يمكن أن تنفع أشد البلدان حساسية، إلا إذا أخذت احتياجاتها الإنمائية بعين الاعتبار؛ ولهذا السبب، ينبغي الحفاظ على نظام المعاملة التفضيلية والخاصة لدى تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٧ - وذكر أن حكومته قد استفادت كثيرا من التعاون بين الجنوب - والجنوب ومع كولومبيا ومع كوبا في ميدان الصحة. وبعد أن جرى حل مسألة النزاع على الحدود بين إكوادور وبيرو، فإن حكومته ستقوم بتنفيذ مشاريع يبلغ مجموعها ثلاثة بلايين دولار أمريكي في مناطق الحدود المحرومة، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي. كما يجري تنفيذ مشاريع أخرى مع الاتحاد الأوروبي وبلدان الأنديز. لذلك فإن حكومته ترحب بقمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ القادمة، التي ستعقد في هافانا.

٣٨ - وأضاف قائلا إن المبادرة الأخيرة التي اتخذتها مجموعة الثمانية في كولومبيا قد فتحت آفاقا جديدة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية. إن الدين الرسمي الذي تتحمله إكوادور يساوي الناتج المحلي الإجمالي السنوي، مما يجعلها واحدة من البلدان التي تعاني من أشد أعباء المديونية في العالم. وإن الأضرار التي نتجت من ظاهرة النينيو قد بلغت نصف دخلها السنوي من الصادرات، كما أن الانخفاض الكارثي في أسعار صادراتها الأولية قد أدى إلى ركود اقتصادي وارتفاع نسبة البطالة. وتقوم الحكومة بالاضطلاع بإعادة هيكلة التزامات خدمة ديونها على نحو أكثر إنصافا.

٣٩ - وأعرب عن الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي بغية تخفيف عواقب الكوارث على الصعيد الوطني. وقامت حكومته، بالتعاون مع الأمم المتحدة، باقتراح إنشاء مركز أبحاث دولي بشأن ظاهرة النينيو بغية تحسين قدرات التنبؤ والإنذار المبكر وتسهيل اتخاذ التدابير الخاصة بإعادة البناء. وتأخذ حكومته على عاتقها حماية البيئة والتنمية المستدامة، وتحقيقا لهذا الهدف فإنها تقوم بتنفيذ حوار القرن ٢١، الذي يتضمن استئصال الفقر من خلال إدارة بيئية مستدامة، وتعزيز الديمقراطية التمثيلية. ورحب بتعاون الأمم المتحدة في تلك الجهود.

٤٠ - **السيد كويندوا** (كينيا): قال إن عملية العولمة والاعتماد المتبادل غير متوازنة وأحيانا لا يمكن التنبؤ بها، غير أنها إذا وجهت وأديرت على نحو صحيح، فإن بإمكانها أن ترسي أساسا لنمو مستدام وعادل على الصعيدين الوطني والدولي. وإذا أرادت البلدان النامية أن تجني فوائد العولمة، فيتعين على الحكومات المعنية أن تركز على إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي؛ والنظر في قضايا التجارة والمالية والتنمية من جانب المؤسسات الدولية، على نحو متكامل؛ وإصلاح الهندسة المالية الدولية؛ ومعالجة مشكلة التهميش. كما ينبغي تكييف توقيت ومدى عملية العولمة وتحرير التجارة، تبعا لاحتياجات البلدان النامية؛ وفي هذا السياق ناشد البلدان المتقدمة النمو فتح أسواقها لصادرات البلدان النامية.

٤١ - وأضاف قائلا إن تكاليف الاقتراض والإقراض يمكن أن تنخفض إذا جرى إلغاء الحواجز التجارية. إن للأمم المتحدة الولاية الكاملة للاضطلاع بدور مركزي لتسهيل توافق الآراء الدولي والتعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية، من خلال شراكة حقيقية تهدف إلى معالجة مختلف احتياجات البلدان النامية. وفي هذا السياق، يتعين على منظمة التجارة الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تأخذ في الاعتبار إطار السياسة الذي اعتمدته الأمم المتحدة.

٤٢ - وبينما أعلن عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والمانحين الثنائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز التنمية في أفريقيا، إلا أنه يعرب عن القلق لأن هذه الجهود لم تتمخض عن النتائج المأمولة. وأضاف إنه يؤيد التوصيات والمقترحات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أسباب

النزاعات ودعوته إلى تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318)، وناشد مؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين، للتعاون مع الحكومات، وفيما بينها، لضمان التلاحم بين مختلف آليات التعاون الهادفة إلى تجنب الازدواجية وتسهيل إجراءات التنفيذ.

٤٣ - وأعرب عن قلق وفده البالغ بسبب عدم الاستفادة الكاملة من مرافق المؤتمرات الممتازة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وقال إنه من حيث المبدأ، فإن من المهم أن يكون لهذا المكتب نفس المركز القائم لدى مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. إن إنشاء دائرة ترجمة فورية دائمة في هذا المكتب ستسهل عقد مزيد من الاجتماعات من جانب منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الحكومية - الدولية، وغير الحكومية. وفي هذا السياق، دعا إلى التنفيذ العادل لقراري الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ و ١٨٧/٥٣.

٤٤ - وأعلن عن ترحيب وفده بالنتائج المتفق عليها للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بتمويل التنمية، وعن أمله في التعجيل بالقيام بإجراءات تحضيرية لعقد منتدى حكومي - دولي رفيع المستوى لتمويل التنمية.

٤٥ - وأضاف معبرا عن قلق وفده لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو متواصل خلال العقد الجاري، والتراجع في التعاون من أجل التنمية. وحث البلدان المتقدمة النمو على الالتزام بتعهداتها تحت جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن إعلان باريس وبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا.

٤٦ - وبينما أعرب عن ترحيب وفده بمبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أنه يعتقد بوجوب توسيعها لتشمل مزيد من البلدان المثقلة بالديون، للتخفيف عنها على نحو تدريجي. ويمكن أن تعمل تدابير تخفيف الديون، بل ويجب أن تتهيكل على نحو متكامل وشامل دون تعريض قدرات أفريقيا القادمة على جذب الاستثمارات للتناقص، كما يجب أن ترتبط تلك التدابير بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية البعيدة الأمد لأفريقيا.

٤٧ - **السيد غوسبودينوف** (مراقب الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر): قال إن هناك ما يزيد على ١٢٦ مليون من البشر يتضررون سنويا بسبب الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، والجفاف، والهزات الأرضية، وبدأ العالم يلمس الصلات المقلقة بين تغير المناخ والعولمة وسيناريوهات الكوارث المقبلة. ومن أشد الظواهر التي تبعث على القلق والتي ترتبط بتغير المناخ هي ارتفاع مستوى سطح البحر. فقد ارتفع مستوى مياه المحيطات بمقدار ٢٠ سنتيمترا خلال القرن الحالي، كما أن من المتوقع أن يرتفع هذا المستوى بمقدار ٤٤ سنتيمترا في المئة سنة القادمة. ووفقا للاختصاصيين في علوم المناخ، فإن من المرجح أن تقل المياه داخل القارات. مما يؤدي إلى زيادة الجفاف وانخفاض نسبة المياه في كثير من الأنهار. إن زيادة درجة الحرارة والتغير في البيئة سيؤديان إلى تغيرات في أنساق الأمراض. ففي أوروبا تزداد حالات الإصابة بالملاريا، من ٢٠٠٠ حالة قبل ١٥ عاما إلى ١٢ ٠٠٠ حالة في عام ١٩٩٨. وسيزداد الوضع الصحي العام تفاقما بسبب التغيرات المتوقعة في الأنماط الديموغرافية.

٤٨ - وأضاف قائلا إن القرن العشرين شهد تغيرات واسعة في النظم الاقتصادية. فقد أخذت المشاريع الخاصة على عاتقها اليوم الاضطلاع بنظم الرعاية الاجتماعية وإقامة الهياكل التحتية للرعاية الصحية، مما أدى إلى تدني نظم الدولة أو انحسارها تماما. وبما أن الكوارث ستزداد دون شك، من حيث تكرارها وشدتها، فإنه اقترح عددا من التغييرات الرئيسية اللازمة لإقامة نظام استعداد يستجيب للكوارث على نحو أكثر فعالية. أولا، إن حقيقة تهديد الكوارث ينبغي أن تكون مقبولة. لذلك ينبغي أن يأخذ تخطيط التنمية بالاعتبار التخطيط للكوارث، ولا يتجاهله؛ وثانيا، ينبغي أن تخطط النظم الوطنية للكوارث المقبلة وتكون مستعدة لها، ولا تعتمد على مؤشرات كوارث الماضي وحسب؛ وثالثا، يجب أن تكون الاستعدادات والاستجابات الوطنية مرتبطة بالاستعدادات والاستجابات الدولية. وما لم يجر حالا وضع نظم تعمل على ذلك، فإن المساعدة ستكون مشوشة، وغير فعالة وبالتالي غير مفيدة. وأخيرا، ينبغي تغيير النظام الدولي للاستجابة للكوارث من كونه قائم على رد الفعل، إلى نظام قائم على استباق الحدث أو الفعل. إن الكوارث الكبرى التي تتطلب مساعدة دولية يتحتم عليها أن تظل تنتظر النداءات الدولية للتمويل ويتم تشكيل نظام تنسيق مخصص، في كل مرة تحدث فيها الكارثة.

٤٩ - وأعرب عن التزام منظمته، من خلال اعتماد استراتيجية دولية جديدة مخصصة للعقد القادم، بضمان أن تكون استعدادتها على الصعيد الوطني متكاملة مع نظامها للاستجابة على الصعيد الدولي، وأن القدرات الوطنية تبنى للاستجابة، على كل من الصعيدين المحلي والدولي. وتظهر عمليات المنظمة الأخيرة في دعم ضحايا الفيضانات في مختلف أرجاء العالم، إن الاستجابة للكوارث على المستويين الوطني والدولي يمكن أن تكون فعالة في كلا الحالتين.

٥٠ - **السيد حسام الدين آلا** (الجمهورية العربية السورية)*: قال إن النمو الاقتصادي العالمي في عام ١٩٩٩ لا يزال غير كاف، خاصة لأن هناك أكثر من ١,٢ بليون إنسان يعيشون في بلدان نامية تعاني من معدلات نمو سلبية، فضلا عن أن البلدان النامية الأخرى تشهد معدلات نمو أدنى من المستوى الضروري لتحسين مستويات المعيشة وتوليد فرص العمالة وتحسين أوضاع الفقراء. كما أن انخفاض أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية يلقي بظلال قاتمة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٥١ - وأوضح أن تطورات الاقتصاد العالمي خلال العقد تشير إلى أن الرخاء الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق من خلال إطلاق العنان للعولمة واقتصاد السوق، مما كان له انعكاسات سلبية وخطيرة على المجتمعات النامية، لأن تلك السياسة تتجاهل دور ومسؤولية الدولة في ضمان توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعبها. وتترك الشعوب تحت رحمة تقلب الأسواق وأهواء ومصالح قوى تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية آنية دون مراعاة أبعاد التنمية الأخرى. إن التدفقات المالية الخاصة غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة، بل هناك حاجة ماسة إلى الموارد المالية العامة في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية. وأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت من أول ضحايا العولمة، لا تزال تشكل المصدر الرسمي لتمويل معظم البلدان النامية. وإن وفده يشدد على أن تأخذ اللجنة الثانية هذه الحقائق بعين الاعتبار في إطار مداولاتها بشأن تمويل التنمية.

---

* التزمنا بالتوفيق بين النص الانكليزي والنص العربي المرفق بالمراجع، ومراعاة النص العربي الأصلي قدر الإمكان (الترجمة العربية).

٥٢ - وأضاف قائلا إن النظام الاقتصادي العالمي الراهن يتعاظم انحيازه إلى جانب الأقوياء اقتصاديا، على حساب الضعفاء، الذين يشكلون غالبية المجتمع الدولي. إن أحد أهم التحديات التي تواجهنا اليوم يكمن في استخلاص دروس الأزمات الاقتصادية الأخيرة، والعمل بجد لإضفاء الطابع الإنساني على ظاهرة العولمة لتقليص مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية. وأكد على أن إيجاد الحلول لهذه التحديات يخرج عن نطاق قدرة بلد أو إقليم بمفرده، لذلك ينبغي تضافر الجهود الدولية لجعل ظاهرة العولمة أكبر استجابة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن تأكيد وفده لضرورة استثمار دور الأمم المتحدة لتشجيع الحوار البناء والشراكة الصادقة ودمقرطة عملية اتخاذ القرار وإصلاح مؤسسات التمويل الدولية.

٥٣ - وشدد على أهمية تحديد مدى التعاون الدولي اللازم لتعزيز التجارة الدولية بشكل يتيح منافسة متكافئة وأكثر إنصافا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. إذ أن نصيب البلدان النامية السنوي لا يتجاوز ٨ في المائة من العائد الإجمالي للتجارة الدولية. فضلا عن عجز صادرات البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق الدولية بسبب قيود عديدة يرتبط بعضها بحجب التكنولوجيا عن البلدان النامية وفرض الحماية تجاه صادراتها الرئيسية.

٥٤ - وعلى صعيد البيئة والتنمية، أشار إلى تأكيد وفده على أهمية التنفيذ الشامل لبرنامج عمل القرن ٢١، ولا سيما الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة، بتوفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها، وبنقل التكنولوجيا على أسس تفضيلية وميسرة. كما أعرب عن أمل وفده بأن توفر المراجعة العشرية لنتائج مؤتمر ريو فرصة لوضع إجراءات عملية في هذا الصدد. وبينما أكد أهمية الالتزام بأحكام الاتفاقيات البيئية الرئيسية، أعرب عن قلق وفده من عدم توافر الموارد المالية الكافية لتفعيل عمل الآلية العالمية في مواجهة معضلة التصحر والجفاف التي تزداد مخاطرها، ولا سيما على البلدان النامية التي تعاني أصلا من هذه المعضلة.

٥٥ - واختتم قائلا إن النمو الاقتصادي في منطقة غرب آسيا كان سيئا في عام ١٩٩٨، بموجب تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بل شهد تراجعا مثيرا للقلق. ومع أن ذلك يعود إلى عوامل متعددة منها انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية التي تشكل مصدرا هاما للدخل الوطني لمعظم دول المنطقة، إلا أن هناك عاملا أساسيا آخر يعيق عملية التنمية فيها ويتمثل في استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية. وأشار إلى التقرير المعروض على اللجنة في إطار البند المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، الذي يقدم العديد من الأمثلة على استمرار السياسات الاسرائيلية المنافية لقرارات الشرعية الدولية. حيث لا تزال اسرائيل مصرة على الاستيلاء على الأرض والمياه في الجولان السوري المحتل. وتساءل قائلا كيف يمكن تحقيق التنمية إذا كانت الأرض والمياه محتلة وليست تحت تصرف شعبها المكبل الإرادة بفعل الاحتلال؟

٥٦ - **السيد ريفا** (أوكرانيا): قال إن العولمة قد أدت إلى تعميق المشاكل الاقتصادية الداخلية للبلدان. وهكذا فإن الأزمة المالية لعام ١٩٩٨، لم تسفر فقط عن تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة، لكنها أدت إلى تباطؤ عملية التنمية بل عكستها لدى عدد كبير من الدول الأخرى. إن الاقتصاد الأوكراني، الذي كان من المتوقع أن ينمو في عام ١٩٩٨، قد عانى من خسائر فادحة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المؤشرات السلبية،

فإن وفده على ثقة بأن الاقتصاد العالمي قد حقق، خلال العقود الأخيرة، تقدما نوعيا. ذلك إن عملية العولمة قد انعكست بما اقترنت به من تنمية في مختلف النظم الاقتصادية، وأدت إلى تحسين التكامل والاعتماد المتبادل على الصعيد الاقتصادي.

٥٧ - وبينما رحب بالتدابير الصارمة التي اعتمدها المجتمع الدولي بشأن احتواء الأزمة وإضفاء الاستقرار على الاقتصاد العالمي، أعرب عن أمله بأن يؤدي تعزيز نظام النقد الدولي إلى النجاح في إدارة العولمة وتجنب الأزمات في المستقبل. وفي هذا السياق، فإن وفده يدعم فكرة تحسين هندسة مؤسسات بريتون وودز، وزيادة شفافية أسواق رأس المال، وتوسيع الرقابة على صناديق الاستثمار والمراكز المالية المتباعدة. وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين على البلدان الأخرى، بما فيها تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن تشترك في عملية تحديد القواعد التي تحكم عمل الأسواق الإقليمية والمالية. وفضلا عن ذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يضطلع باتخاذ تدابير أخرى لتحسين التعاون الدولي في مجال تجنب الجرائم المالية والكشف عنها. ومن الواضح أن البلدان ذات اقتصادات السوق الناشئة والتي لا تحمل خبرات كافية في السوق العالمية تعتبر هدفا سهلا للمضاربة وللاحتيال المكشوف. وأعلن عن ترحيب حكومته بالمبادرات التي تتخذها حكومات فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول.

٥٨ - وأضاف قائلا إن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في إنشاء بيئة اقتصادية دولية مقتدرة، باعتباره شرطا مسبقا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتلبية الاحتياجات الأساسية للبلدان في العالم النامي. وبغية مواجهة تحديات العولمة، ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات الضرورية لتكييف نظام التجارة المتعدد الأطراف وفقا للحقائق الجديدة. وفي هذا السياق فإن لكل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، دورا هاما ينبغي الاضطلاع به في مجال المفاوضات التجارية في المستقبل. وأعرب عن موافقة وفده على أن يحتل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وتحرير التجارة المتواصل مركز أي مفاوضات.

٥٩ - وأشار إلى أن النزاع القائم في كوسوفو قد سيطر على السياسة الدولية لعام ١٩٩٩. وبينما تم تسوية الجوانب السياسية الإنسانية للنزاع، فإن البعد الاقتصادي للأزمة قد أبعد إلى الخلف. وفي غضون ذلك عانت دول المنطقة، التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من عواقب ذلك. وأعرب عن ترحيب بلاده بفكرة اتفاق تثبيت الاستقرار للاتحاد الأوروبي في جنوب - شرق أوروبا، وأنها تسعى إلى الاشتراك في تنفيذه. واسترعى الانتباه إلى عواقب انتهاك نظام الملاحة في نهر الدانوب، مما أدى إلى شل الأنشطة التجارية لشركات الملاحة والموانئ والمشاريع الأوكرانية. لذلك فإنه حث الاتحاد الأوروبي والمؤسسات النقدية والمالية العالمية على اتخاذ تدابير عاجلة لتجديد ذلك النظام. وأعرب عن أمل وفده في قيام الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والاتحاد الأوروبي بوضع آلية لتعويض تلك البلدان عن خسائرها.

٦٠ - وأشار إلى عمليات التخفيف من عواقب كارثة تشيرنوبيل، قائلا إن أوكرانيا تبذل جميع مساعيها لضمان سلامة مرافق اللجوء التي أنشئت قبل ١٣ عاما. وتقديم المساعدة اللازمة للسكان المتضررين. وإذ أكد التزام حكومته بتعهداتها فيما يتعلق بعدم تشغيل محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، رحب بقرار مجموعة السبع بعقد مؤتمر التعهدات الثاني لجمع التبرعات اللازمة لتنفيذ مرافق اللجوء. وباعتبارها ضحية لأفدح كارثة تكنولوجية وإيكولوجية حدثت في التاريخ، فإن أوكرانيا تعلق أهمية كبرى على المشاغل البيئية. وهي

تتفهم تماما مسؤولياتها إزاء حماية البيئة، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي وإنها تبذل ما في وسعها للالتزام بتعهداتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

٦١ - وقال إن أوكرانيا تواصل تطوير علاقاتها الاقتصادية ذات المنافع المشتركة، مع رابطة الدول المستقلة، بينما تسعى نحو الاندماج الكامل في النظام الاقتصادي الأوروبي. كما أنها تشارك بنشاط في التجمعات الإقليمية مثل التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ومجلس دول البلطيق.

٦٢ - **السيد ليسك** (مراقب مكتب العمل الدولي): قال إنه ليس هناك أدني شك في أن العمالة المنتجة تعتبر المورد الرئيسي لأسباب العيش لجميع الناس في مختلف أرجاء العالم، كما أنها متطلب أساسي في تحقيق القدرة الاقتصادية والتكامل الاجتماعي. وتساهم العمالة في تخفيف الفقر وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. وقد فرضت العولمة السريعة للاقتصاد العالمي تحديات جديدة أدت إلى جعل هدف بلوغ العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، مشروعا يتسم بمزيد من التعقيد.

٦٣ - وأعرب عن قلق منظمته الشديد بشأن الآثار السلبية للتحرير المالي والتجاري على العمالة والأجور. وفي هذا السياق ترى منظمة العمل الدولية بأن هناك ضرورة لإيجاد نظم اقتصادية واجتماعية لضمان السلامة والعمالة على نحو أساسي، مع اكتساب القدرة على التكيف للظروف السريعة التغير. كما شدد على أهمية إيجاد وسائل لحل الأزمات الاقتصادية والمالية دون التفريط بالنمو الاقتصادي، مع تجنب زيادة البطالة والفقر. ويتضمن ذلك إنشاء ترتيبات مؤسسية ونهج جديدة لتنشيط الاقتصاد الكلي واستقرار السياسات. وقد قام مكتب العمل الدولي بوضع مبادئ أساسية لمساعدة البلدان في مواجهة تحديات العولمة، بما في ذلك تخفيض الأخطار التي تتعرض لها الطبقات العاملة والمشاريع، إلى أقصى حد، فضلا عن زيادة قدرات واضعي السياسة لمعالجة التحديات التي تواجه العمالة.

٦٤ - وأشار إلى أن منظمة العمل الدولية، مهيأة، من خلال علاقاتها الثابتة، منذ أمد طويل، مع كل من منظمات أرباب العمل والقطاع الخاص، لمساعدة الدول الأعضاء في مجالات تنمية المشاريع وتنظيمها، بما فيها المشاريع الصغيرة، باعتبارها وسيلة لتحقيق الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الذي اعتمدته في عام ١٩٩٨، خطوة مهمة إلى الأمام، في سبيل تنفيذ معايير العمل الأساسية التي تتسم بالأهمية لضمان اضطلاع العولمة بتوليد تنمية عادلة ومستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥

— — — — —